

مقدمة في السياسات الاقتصادية

أحمد ذكر الله / الأستاذ الدكتور

مقدمة في علم الاقتصاد

مقدمة

كثيراً ما تستخدم كلمة "اقتصاد" في أحاديث الناس اليومية وخطبهم ، إلى ذلك الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوماً واحداً محدداً ، ومعروفاً لدى العامة من الناس . ولكن في الواقع أن الكثير يجهلون ماهية علم الاقتصاد .

فقد اختلفت مفاهيم الاقتصاد كعلم كثيراً ، لدرجة أننا لا نكاد نقرأ كتاباً في الاقتصاد يعرفه ككتاب آخر ، بل إن الكتاب الواحد قد يدرج عدة تعاريف لهذا العلم .

معنى كلمة اقتصاد

صاغ افلاطون كلمة economic من كلمتين **ecos** وتعني المنزل و**nomos** وتعني القواعد المالية لتدبير شئون المنزل.

السياسة هي: كل ما يتعلق بأمور الحكم في الدولة.

اضاف انطوان مصطلح السياسي الي الاقتصاد ليلفت إلى أنه كل ما يتعلق باقتصاد دولة وليس منزل .

ومن هنا انتشر مصطلح الاقتصاد السياسي بين الناس خاصة المدرسة الكلاسيكية والتي حكمت أفكارها العالم من القرن 16 وحتى القرن 19.

في نهاية القرن 19 نشر الفريد مارشال كتابه مبادئ الاقتصاد مقتضياً بالتسميات المختلفة للعلوم وليؤكد علي أن المعرفة الاقتصادية تتوافر فيها مقومات العلم، وانه علم يهتم بالفرد لا بالدولة ،ويجب فصله عن السياسة التي تتسم بالتغيرات المتسارعة.

يمكننا تعريف علم الاقتصاد بأنه :

* هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة .

* إنه العلم الذي يبغى وصف وتعريف وتفسير الظواهر الاقتصادية، انطلاقاً من أسبابها، ومن ثم فهمها ككل متماسك ومن ثم إمكانية التحكم فيها والتنبؤ بها

المذهب الاقتصادي

مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي يؤمن بها الإنسان. هو "الطريقة"، أو الأوليات التي تحدّد فكر ما، أو عمل ما، وتجعله مختلفاً عن غيره.

- المذاهب تختلف باختلاف ما يذهب إليه الشخص ويعتقده صواباً ويدين به، وتختلف باختلاف مصادرها، وباختلاف مفاهيم الناس لها، من دينية أو بشرية، وما يتبع ذلك من اختلاف في فنونها فقهية أو لغوية أو علوم عقلية تجريبية، أو فلسفات، أو غير ذلك.

النظام الاقتصادي

يعرف النظام الاقتصادي على أنه :

مجموعة من العلاقات والتشكيلات الاقتصادية والقانونية التي تحكم وتدير وتُنظّم حياة مجتمعٍ ما اقتصادياً في زمنٍ مُعين .

يؤثر هذا النظام في:

طبيعة العلاقات المتبادلة بين البشر ومختلف الموارد وعلى رأسها الموارد الطبيعية.

السياسات الاقتصادية

السياسة الاقتصادية

مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أهداف مثل: دعم النمو الاقتصادي، وثبيت الأسعار، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وتحرير التجارة وغيرها من الأهداف الأخرى.

تنفذ السياسة الاقتصادية

من خلال وسائل وأدوات تستخدمها الدولة لتحقيق هذا المنهج الذي تتبعه في السلوك الاقتصادي.

أدوات وأهداف السياسة الاقتصادية

أدوات السياسة الاقتصادية

هي تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.
من أمثلتها أدوات السياستين النقدية والمالية

أهداف السياسة الاقتصادية:

- تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف -العدالة الاقتصادية
الاستقرار(التوازن في السوق المحلي للدولة).
ومن امثلة السياسة الاقتصادية، علي حسب الاهداف
السياستين التوسعية والانكماشية.

أنواع السياسات الاقتصادية

1- السياسة النقدية:

تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية

يعمل البنك المركزي على التأثير في عرض النقود ليوجه النشاط الاقتصادي حسب متطلبات الظرف الاقتصادي

أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة نقدية الى تحقيق هدفين على الأقل :

أولهما:الالتزام بإصدار ما يكفي من العملة لاستمرار النمو الاقتصادي، وتفادي كساد يسببه تدني مستوى السيولة .

ثانيهما:لا تتجاوز كمية ما يُصدر من العملة حداً معيناً، لئلا ترتفع نسبة التضخم فتفقد العملة قيمتها .

وتراعي في قراراتها الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد من ركود او تضخم.

في حالة الركود الاقتصادي :

يزيد البنك المركزي من كمية النقود المعروضة ليخفض معدل الفائدة مما يسمح بزيادة الإقراض أي زيادة حجم النقود المتداولة في السوق، مما يعني ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في السوق.

مما يؤدي زيادة طلب المؤسسات علي القروض من أجل القيام بالاستثمارات لتلبية الطلب الإضافي ويترتب عن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل.
تسمى هذه السياسة سياسة توسعية.

في حالة التضخم)ارتفاع الأسعار:(

يعمل البنك المركزي على كبح كمية النقود المتداولة والحد من القروض مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة فيقلص حجم القروض التي تمنحها البنوك سواء تلك الموجهة للاستهلاك أو الموجهة للاستثمار،

يؤدي ذلك إلى خفض الطلب الكلي وبالتالي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات وبذلك نعود إلى وضع التوازن ويتحقق الاستقرار الاقتصادي.

تسمى هذه السياسة سياسة انكماشية

السياسة المالية

تتضمن اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي.

من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها:

الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

النظام المالي

أصبح ينظر إلى النظام المالي على أنه جزءاً من النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وإن الظاهرة المالية هي جزء من الظاهرة الاقتصادية وتخضع إلى قواعد التحليل الاقتصادي، وهذا ما يضمن تخصيصاً أفضل للموارد القومية عن طريق :

- ١ - توزيع هذه الموارد بين إشباع الحاجات العامة وإشباع الحاجات الخاصة.
- ٢ - ضمان توزيع الدخل القومي بشكل أفضل بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية.
- ٣ - ضمان الاستخدام الأمثل للموارد القومية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال ضمان التشغيل الكامل للموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف السياسة المالية

الأهداف تتلخص في:

- أ) (الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
- ب) (زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ج) (تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- د) (إعادة توزيع الدخل بشكل عادل والعمل على رفاهية المجتمع.

الموازنة والإيرادات العامة

تعريف الموازنة العامة

(هي تمثيل للنفقات الحكومية والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة عادة تكون سنة مالية).

أي أنها توضح أوجه الإنفاق المتوقع للعام القادم في مجالات الصحة والتعليم والدفاع وغيرها وكذلك أوجه تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات.

وتواجه الموازنة العامة عادة ثلاث احتمالات:-

الاحتمال الأول :-وجود فائض موازنة .حيث الإيرادات >النفقات

الاحتمال الثاني :-وجود عجز موازنة .حيث الإيرادات <النفقات

الاحتمال الثالث - :وجود توازن الموازنة حيث الإيرادات =النفقات

وفي الغالب تعاني الدول النامية من العجز المالي (عجز الموازنة)

ويظهر في مثل هذه الحالة أهمية تمويل ذلك العجز، فتلجأ الدول إلى الاقتراض بأنواعه الداخلي والخارجي ليظهر أمامنا الدين الحكومي أو الدين العام.

الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية للمنشآت

الميزانية العمومية للمنشآت	الموازنة العامة
تشمل أرقاماً فعلية في تاريخ معين عن فترة 1- سابقة عادة تكون سنة	تشمل أرقاماً تقديرية عن سنة قادمة 1-
لا تعرض علي السلطة التشريعية لإقرارها، 2- وإن كانت تعرض علي الهيئة العامة للمساهمين	لا تأخذ الصفة القانونية والتنفيذية إلا بعد 2- عليها (البرلمان) موافقة السلطة التشريعية
تصدر في نهاية السنة عن فترة سابقة 3-	تصدر في أول السنة 3-

أهمية الموازنة العامة

- 1- تمثل الموازنة العامة برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة عن الفترة الزمنية المقبلة، لذلك لا يتم البدء بتنفيذ الموازنة إلا بعد اعتمادها من البرلمان.
- 2- تزداد هذه الأهمية من خلال زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- 3- تزداد أهميتها في الدول التي تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادي كالدول الاشتراكية ولا يعني ذلك أن البلاد الرأسمالية لا تهتم بالموازنة .

مكونات الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة من جانبين هما :

الجانب الأول :الإيرادات العامة أو الحكومية

وهي تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول :إيرادات محلية ويأتي على رأسها الإيرادات الضريبية.

والمعروف أن الضرائب تنقسم إلى قسمين ضرائب مباشرة مثل ضرائب الدخل وضرائب غير مباشرة مثل الضرائب على المبيعات وضرائب الإنتاج والضرائب الجمركية. وتشكل الإيرادات المحلية نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات الحكومة في الدول.

النوع الثاني :الإيرادات الخارجية للدولة

ويأتي على رأسها المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول النامية بشكل أساسي.

الإيرادات العامة

الإيرادات العامة غير
الضريبية

- * إيرادات أملاك الدولة من الدومين.
- * إيرادات الدولة من الرسوم العامة.
- * إيرادات الدولة من القروض العامة.
- * إيرادات الدولة من الإصدار النقدي الجديد.

الإيرادات العامة الضريبية

الإيرادات العامة

أولاً: إيرادات أملاك الدولة من الدومين "الإيرادات الاقتصادية"

• مفهوم الدومين :

هو كل ما تملكه الدولة من عقارات ومنقولات سواء كانت ملكية عامة أم خاصة .

ومصطلح الدومين مأخوذ من اللغة الفرنسية **domaine** والتي تعني الممتلكات العامة، وينقسم إلى الدومين العام، والدومين الخاص.

الإيرادات العامة

أولاً: إيرادات أملاك الدولة من الدومين "الإيرادات الاقتصادية"

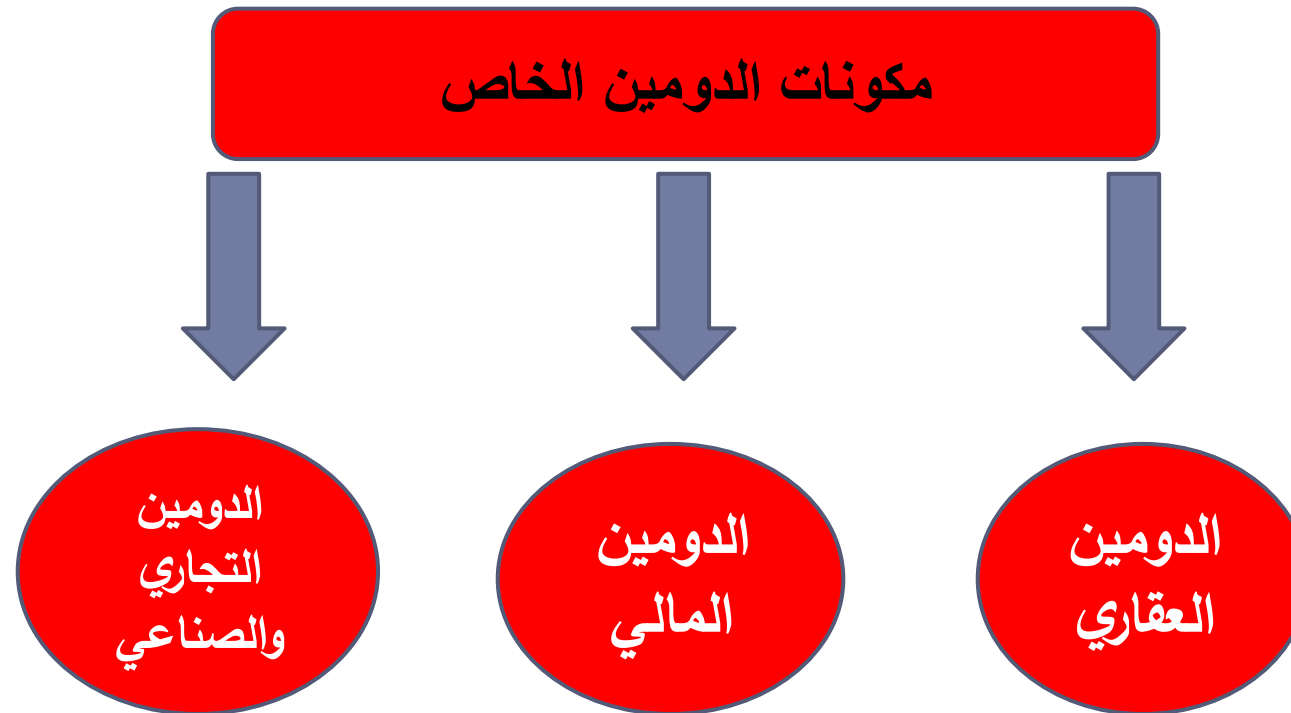
- 1 الدومين العام :

وهو جميع الأملاك والأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة والمعدة للاستعمال أو النفع العام ودون مقابل مثل الشواطئ والجسور والموانئ والشوارع والمتنزهات العامة والمتاحف والأماكن الأثرية.

- 2 الدومين الخاص :

وهو أموال تمتلكها الدولة ملكية خاصة وهي تخضع لأحكام القانون الخاص .

الإيرادات العامة



الإيرادات العامة

أولاً: الدومين العقاري

ويقصد به الممتلكات العقارية للدولة، ويشمل الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر والأبنية السكنية ومجاري مياه.

الإيرادات العامة

ثانياً: الدومين المالي

ما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض وغيرها، ويسمى البعض هذا الدومين "بمحفظة الدولة".

أهداف الدومين المالي :

- 1- | يحقق بعض الإيرادات العامة للدولة.
- 2- | يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو مصالح اقتصادية.
- 3- | يحارب الاحتكار ويقضي على بعض الأزمات الاقتصادية .
- 4- | السيطرة على بعض المشروعات الضخمة حتى تتمكن من توجيهها نحو تحقيق الصالح العام.
- 5- | الرقابة والإشراف على نشاط الشركات المساهمة.

الإيرادات العامة

ثالثاً: الدومين التجاري والصناعي

يقصد به مختلف المنشآت والمشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها الدولة وتديرها وفقاً للأساليب المتبعة في النشاط الخاص .

أهدافه :

مالية : تتمثل في الحصول على إيرادات للخزانة العامة.

اجتماعية : تتمثل في تقديم خدمة عامة للمواطنين للحيلولة دون تحكم المنتج في المستهلك، كتوريد المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية.

اقتصادية : من أجل تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل القومي.

أمنية : تتمثل في خدمة مشروعات الأمن القومي بضمان إنتاج أنواع معينة من الأسلحة والمعدات الحربية.

الإيرادات العامة

إيرادات الدولة من الرسوم العامة
"إيراد سيادي"

← مفهوم الرسم العام وخصائصه.

← أنواع الرسوم العامة وأساسها القانوني.

← قواعد تحديد قيمة الرسم وطرق تحصيله.

← التمييز بين الرسم العام وبعض صور الإيرادات الأخرى.

الإيرادات العامة

مفهوم الرسم العام وخصائصه

تعريف الرسم العام:

"مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبراً من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص"

الإيرادات العامة

مفهوم الرسم العام وخصائصه

خصائص الرسم العام:

- 1- الرسم العام مبلغ نقدي يدفع بصورة نهائية.
- 2- الرسم العام يدفع جبراً من المنتفع إلى الدولة.
- 3- الرسم العام يدفع مقابل خدمة خاصة.
- 4- تحقيق النفع العام.

الإيرادات العامة

أنواع الرسوم العامة

الرسوم القضائية والتوثيقية.



الرسوم الإدارية .



الرسوم الامتيازية .



الإيرادات العامة

الأساس القانوني للرسم العام

- في بعض الدول يتم فرض الرسم **بقانون** مثل فرنسا وفلسطين، وبعضها يتم **بمقتضى القانون** مثل مصر.
- القانون الأساسي الفلسطيني قرر في المادة (88) على أن "فرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها وإلغاؤها، لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها، في غير الأحوال المبينة في القانون."

الإيرادات العامة

طرق تحصيل الرسم العام

1- طريقة التحصيل المباشر:

الدفع المباشر إلى خزينة الدولة مع استلام إيصال الدفع من أجل الحصول على خدمة، كرخصة القيادة .

2- طريقة التحصيل غير المباشر :

وذلك بواسطة الطوابع (الدمغة) (في حالة إذا كان الهدف هو الحصول على وثائق معينة، كرسوم استخراج شهادة الميلاد وشهادة القيد في الجامعات الحكومية .

الإيرادات العامة

التمييز بين الرسم وبعض مصادر الإيرادات الأخرى

أوجه التشابه والاختلاف بين الرسم العام والتمن العام.

أولاً: أوجه التشابه بين الرسم العام والتمن العام:

- 1- كلاهما يدفع في مقابل الحصول على نفع خاص للفرد يتمثل في الخدمة أو السلعة التي يقدمها المرفق العام.
- 2- كل منهما يتضمن ضريبة مستترة في حال زيادة الثمن أو الرسم زيادة كبيرة عن تكلفة الخدمة أو السلعة المقابلة.
- 3- كل منهما قد يكون مساوياً لتكاليف إنتاج أو تقديم الخدمة المستهلكة أو أقل منها.
- 4- كلاهما يدفع نقداً .

الإيرادات العامة

التمييز بين الرسم وبعض مصادر الإيرادات الأخرى

التشابه والاختلاف بين الرسم والضريبة:

أولاً: أوجه التشابه بين الرسم العام والضريبة

- 1- كلاهما بحسب الأصل فريضة مالية نقدية.
- 2- كل من الضريبة والرسم يدفع إلى الدولة على سبيل الإلزام.
- 3- كل من الضريبة والرسم يهدف إلى تحقيق النفع العام.
- 4- كل من الضريبة والرسم يفرض في فلسطين بقانون صادر عن المشرع .

الإيرادات العامة

التمييز بين الرسم وبعض مصادر الإيرادات الأخرى

التشابه والاختلاف بين الرسم والضريبة:

ثانياً : أوجه الاختلاف

- 1- الضريبة تفرض على أساس المقدرة بينما في الرسم يحدد السعر بحيث يكون متناسباً مع الخدمة المؤداة.
- 2- الرسم يحقق منفعة خاصة مقترنة بالنفع العام، بينما الضريبة لا تحقق منفعة خاصة للمكلف بالضريبة.
- 3- الضريبة تعتبر أداة هامة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، أما الرسم فلا .

الإيرادات العامة

إيرادات الدولة من القروض العامة "الإيرادات الائتمانية"

- ← ماهية القرض العام وخصائصه.
- ← أنواع القروض العامة.
- ← الطبيعة القانونية والاقتصادية للقرض العام.
- ← التنظيم الفني للقروض العامة.

الإيرادات العامة

ماهية القرض العام وخصائصه

أولاً: ماهية القرض العام

هو عبارة عن مبلغ نقدي تستوفيه الدولة من الغير (سواءً كان هذا الغير من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو الدولية أو من الدول الأخرى) وتتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه وفقاً لشروط عقد القرض.

ثانياً: الخصائص العامة للقرض العام:

- 1- القرض العام مبلغ مالي نقدي.
- 2- المعيار العضوي للقرض العام.
- 3- رد قيمة القرض العام إلى المقرض.

الإيرادات العامة

أسباب اللجوء إلى القرض العام

تتجه الدولة عادة للحصول على القروض العامة في حالتين أساسيتين:

الأولى: حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى دون أن تفي باحتياجات الدولة.

الثانية: عندما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المكلفين .

الإيرادات العامة

أنواع القروض العامة

تقسيم القروض من ناحية النطاق الإقليمي للقروض:

← قروض الداخلية.

← القروض الخارجية.

الفرق بين القرض الداخلي والقرض الخارجي :

- 1- القرض الداخلي يحقق الحصول على العملة المحلية، أما القرض الخارجي فيحقق الحصول على العملة الأجنبية.
- 2- القرض الداخلي يشكل اقتطاعاً لجزء من الدخل الفردي والقوة الشرائية للأفراد، أما الخارجي فهو يساهم في زيادة الثروة القومية وبالتالي زيادة الدخل والقوة الشرائية.
- 3- القرض الداخلي لا تأثير له على سعر الصرف أما الخارجي فله تأثير .
- 4- القرض الداخلي يحمل الاقتصاد القومي عبء الحرمان من الاستهلاك للجيل الحاضر .بينما القرض الخارجي فلا.
- 5- القرض الداخلي ليس له عواقب سياسية، أما القرض الخارجي قد يؤدي إلى تدخلات أجنبية على المستويين السياسي والاقتصادي

الإيرادات العامة

أنواع القروض العامة

تقسيم القرض من حيث حرية الاكتتاب فيه:

← القروض الاختيارية .

← القروض الإجبارية .

الأسباب التي تدفع الدولة للقروض الإجبارية :

1- في حالات ضعف ثقة الأفراد في الدولة، بحيث لو تركت القروض اختيارية لعزف الأفراد عن الاكتتاب فيها.

2- في حالات التضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار نتيجة تدهور قيمة النقود، لذلك تضطر الدولة للجوء إلى القروض الإجبارية؛ كي تمتص جزءاً من كمية النقود السائلة الموجودة في أيديهم، للحد من آثار التضخم.

الإيرادات العامة

أنواع القروض العامة

القروض من حيث مداها الزمني :

← القروض المؤبدة أو الدائمة

هي تلك القروض التي لا تحدد الدولة ميعاداً للوفاء بها.

← القروض العامة المؤقتة (القابلة للاستهلاك)

هي التي تحدد الدولة أجلاً معيناً للوفاء بها وتلتزم به أمام المكتتبين في

القرض.

أنواع القروض المؤقتة:

- 1- قصيرة الأجل: لا تزيد عن سنة
- 2- متوسطة الأجل: من سنة إلى عشر سنوات
- 3- طويلة الأجل: أكثر من عشر سنوات

الإيرادات العامة

الطبيعة القانونية والاقتصادية للقرض العام



الطبيعة الاقتصادية للقرض العام



الطبيعة القانونية للقرض العام

الإيرادات العامة

الطبيعة القانونية للقرض العام:

*الأصل أن القرض العام يتم بموجب "عقد القرض"، والعقد هو "توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني معين، سواء كان هذا الأثر هو إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهاؤه."

*القرض العام هو عقد بين المقرض (الدولة) والمقرض وهو أحد الأفراد أو المصارف أو الشركات أو المؤسسات المالية أو دولة أجنبية.

*عقود الإدارة قد تكون عقوداً خاصة تماثل عقود الأفراد وتخضع لقواعد القانون الخاص، وقد تكون عقوداً إدارية تخضع لقواعد القانون الإداري.

الإيرادات العامة

الطبيعة الاقتصادية للقرض:

- تستخدم الدولة القرض العام لمعالجة أزمة التضخم وذلك بامتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة عن السوق.
- تساعد على النمو الاقتصادي، حيث أن القرض العام الداخلي يمتص جزء من المدخرات المعطلة ويوظفها لتحقيق النمو الاقتصادي.
- القروض العامة الخارجية (الأجنبية) تلعب دوراً هاماً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية التي تحتاج إلى عملة أجنبية .

الإيرادات العامة

التنظيم الفني للقروض العامة

المقصود بإصدار القرض العام :

العملية التي بمقتضاها تحصل الدولة على المبالغ المكتتب بها -قيمة القرض - عن طريق طرح سندات، يقوم الأفراد بالاكتتاب فيها وفقاً للشروط التي ينص عليها قانون إصدار القرض العام مع تعهدا برده ودفع فوائده وفقاً لشروط عقد القرض.

المسائل المتعلقة بالقرض:

← شروط وإجراءات الإصدار

← طرق الإصدار

← مزايا و ضمانات القرض العام

الإيرادات العامة

إجراءات وشروط إصدار القرض العام:

1- تحديد قيمة القرض العام

2- شكل سندات الإصدار

السندات الاسمية: هي سندات تشتمل على اسم مالکها ويتم تسجيلها في سجل خاص بالدين العام، وهي سندات لا تنتقل ملكيتها إلا بتغيير البيانات الواردة في هذا السجل.

السندات لحاملها: هي تلك السندات التي لا تشتمل على اسم مالکها ولا يتم تسجيلها في السجل الخاص بالدين، ويتم تداولها بالتسليم وتدفع قيمة السند عند حلول أجله لحامله وكذلك فائدتها لحائزها، وتلحق بها قسائم منفصلة يعبر كل منها عن الفائدة المستحقة في تاريخ معين .

السندات المختلطة: لا يتم نقل ملكيتها إلا بإجراءات مماثلة لتلك الإجراءات المتعلقة بالسندات الاسمية، ولكن يتم دفع فائدتها لحائزها كما هو الحال في السندات لحاملها.

الإيرادات العامة

3- طرق إصدار القرض العام (طرق الاكتتاب في السندات العامة):

أ - الاكتتاب العام المباشر :

طرح سندات القرض العام للاكتتاب فيها مباشرة إلى الجمهور مع تحديد بداية ونهاية ميعاد الاكتتاب.

ب - الاكتتاب المصرفي:

تقوم المصارف بشراء سندات القرض من الحكومة عن طريق الممارسة أو المناقصة ثم تقوم المصارف بعد ذلك بتصرفها بمعرفتها ولحسابها حيث يكون لهذه المصارف الحرية في إعادة بيع هذه السندات للجمهور، مباشرة أو بيعها في سوق الأوراق المالية بالسعر الذي تراه مناسباً.

ج - الإصدار في البورصة:

أي الاكتتاب عن طريق سوق الأوراق المالية "البورصة".

الديون والضرائب

الدين العام المحلي

يعرف بأنه مبلغ نقدي تستدينه الدولة أو أي شخص معنوي عام آخر من الأشخاص العامة أو الخاصة مع تعهدها برده ودفع فوائد عنه وفق شروط محددة تتعلق بمدة القرض وفترة السماح وأسعار الفائدة.

ينشأ الدين العام نتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض.

تقترض الحكومات من السوق المحلية، من المصارف التجارية أو المصرف المركزي أو المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى .

مفهومين للدين العام المحلي

أ -المفهوم الضيق :والذي يرى أن الدين العام المحلي يتكون من:

•**الدين المحلي المستحق على الحكومة ويشمل:**

1-رصيد الأذون والسندات الحكومية القائمة .

2-صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي .

3-رصيد المديونية الحكومية تجاه بنك الاستثمار القومي .

•**الدين المحلي المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة ويشمل:**

1-رصيد مديونية الهيئات الاقتصادية تجاه بنك الاستثمار القومي .

2-صافي أرصدة الهيئات الاقتصادية لدى الجهاز المصرفي .

ويلاحظ أن هذا المفهوم لا يأخذ في الاعتبار حقيقة الوضع المالي، حيث الاقتصار على الأخذ برصيد الحكومة فقط وإهمال حقيقة أن السلطات المالية الأخرى تقوم بتنفيذ عمليات مالية مهمة، كما أن الأنشطة شبه المالية أيضاً لها أهمية كبيرة .

مفهومين للدين العام المحلي

ب - المفهوم الواسع : والذي يرى أن الدين العام المحلي يتكون من:

- الدين المحلي المستحق على الحكومة
- الدين المحلي المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة .
- الدين المحلي المستحق على بنك الاستثمار القومي (صافي) ويشمل موارد البنك مطروحاً منها رصيد المديونية المستحقة له على كل من الحكومة والهيئات الاقتصادية العامة.

الديون الخارجية

هي عبارة عن الالتزامات بالعملية الأجنبية على المقيمين (الأفراد، والجهات، والهيئات) داخل الدولة تجاه المقيمين خارجها (الأجانب) ويتم سدادها أو تسويتها بالعملية الأجنبية .

تلجأ الدول إليها عندما تكون بحاجة إلى رؤوس أموال، وعند عدم كفاية الإيرادات الداخلية، وعدم كفاية المدخرات المحلية، وعند الحاجة إلى عملات أجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، أو دعم العملة الوطنية .

الدول التي تتعرض لزيادة الديون الخارجية وتتوافر لديها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، لو أحسنت استخدامها لعادت على شعوبها بالخير الوفير.

أسباب الديون الخارجية

- العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة (النفقات أكبر من الإيرادات).
- العجز المستمر في ميزان المدفوعات (الواردات أكبر من الصادرات).
- السياسات الانكماشية التي تتبناها الدول المتقدمة وتدهور شروط التبادل التجاري، يجعل الطلب منخفض على السلع المصدرة من الدول النامية.
- السياسات الميسرة في الإقراض (مع ارتفاع سعر الفائدة).
- الارتفاع الحاد في أسعار النفط.
- من أجل زيادة الاستهلاك وليس الإنتاج.
- كثرة الصراعات بين الدول النامية أدت إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل صفقات السلاح.
- انخفاض معدلات نمو الإنتاج في الدول النامية بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية العمل.
- انخفاض مستوى دخل الفرد في الدول النامية.
- سوء الإدارة الاقتصادية وانتشار الفساد في الدول النامية.

التعريف بالضريبة و خصائصها

تعرف الضريبة بأنها :اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الإجبار من ثروة الأشخاص دون مقابل خاص بدافعها –

(دون أن ينتفع بها صاحبها (و ذلك بغرض تحقيق نفع عام .

خصائص الضريبة :

- 1- أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة من ثروة الآخرين .
- 2- الضريبة تفرض و تدفع جبراً .
- 3- عدم وجود نفع خاص لدافع الضريبة .
- 4- غرض الضريبة هو تحقيق نفع عام .

مصادر الضريبة

مصدر الضريبة 1- = الدخل 2- رأس المال

1- الدخل : كل ثروة قابلة للتقدير بالنقود يحصل عليها الشخص خلال فترة زمنية معينة يمكنه استهلاكها دون المساس بثروته الأصلية .
خصائص الدخل :

- 1- هو ناتج جديد عما كان يملكه الشخص من أموال .
- 2- الدخل يشمل السلع و الخدمات القابلة للتقدير بالنقود فقط .
- 3- صاحب الدخل شخص طبيعي أو معنوي .
- 4- يحدد الدخل بنسبة واحدة في أغلب الأحيان .

مصادر الضريبة

2- رأس المال :و يعرف بأنه الفرق بين قيمة ممتلكات الشخص و حقوقه من جهة، ومجموع التزاماته من جهة أخرى مقدرة بالنقود .

الفرق بين الدخل ورأس المال :

- 1- الدخل يقدر على أساس فترة من الزمن — رأس المال يقدر على ثروة متراكمة في وقت ما .
- 2- أهمية الدخل تنبع من مقداره الذي يدره صاحبه .
- 3- رأس المال مصدره الادخار أى جزء من دخل سابق .

التنظيم الفني للضريبة

1- وعاء الضريبة

2- سعر الضريبة

3- تحصيل الضريبة

أولاً : وعاء الضريبة :

يقصد به الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة -أو الطريقة التي توزع بها الضريبة بين المادة المفروضة عليها .

و يمكن حصر وعاء الضريبة فيما يلي :

1- اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة -أى اختيار موضوع الضريبة .

2- تحديد موضوع الضريبة -تحديد الجزء الذي تفرض فيه الضريبة .

3- قياس موضوع الضريبة.

الاختيار بين الضرائب المباشرة و الغير مباشرة

يجب تحديد عناصر ثروة المكلف عند منبعها وهي تحت يده .
و كذلك تحديد عناصر ثروة المكلف من خلال تتبعها في تداولها أو في استعمالها .
الأسس التي تعتمد من أجل الاختيار بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة :

1-أسس عملية

2-أسس علمية

موضوع الضريبة

الضرائب تفرض على : الدخل وعلى رأس المال وعلى الإنفاق
تفرض الضريبة على الدخل استناداً لنظريتين :

- 1- **نظرية المنبع :** وهو ما يحصل عليه المكلف بصفة دورية و منتظمة من أموال أو خدمات يمكن تقويمها بالنقود ويعني اشتراط الدورية والانتظام في الحصول على الأموال و الخدمات لاعتبارها دخلاً، واستبعاد ما يحصل عليه المكلف منها بطريق الصدفة أو بصفة عرضية.
- 2- **نظرية الزيادة في القيمة الإيجابية لذمة المكلف :**
و هي فكرة أكثر اتساعاً في تحديد الدخل عن فكرة المنبع ، و عليه فإن كل زيادة في القيمة الإيجابية للممول تعد دخلاً.

الطرق المختلفة لفرض الضريبة على الدخل

تفرض الضريبة بأحد أسلوبين، أو بالأسلوبين معاً .

1- الضرائب على الدخل الناتج عن العمل فقط .

2- الضرائب على الدخل الناتج عن رأس المال فقط — و يكون رأس المال إما عقاراً أو أراض زراعية أو أموال منقولة وفق ما يلي :

1. الضريبة على دخل العقار المبني

2. الضريبة على دخل الأراضي الزراعية

3. الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة .

3- الضرائب على الدخل الناتج عن العمل ورأس المال معاً — و تأتي هذه الضرائب بالدرجة الأولى حيث يشترك في تحقيقها العمل ورأس المال معاً وهي الضرائب التي تفرض على الأرباح التجارية و الصناعية .

مزايا الضريبة على الدخل

- 1- العدالة في التكاليف و مساهمة المواطنين، كلٌ حسب قدرته المالية .
 - 2- وفرة مواردها و ذلك لاتساع وعائها إلى جانب ملاءمتها و تقبلها من المكلفين .
- و لهذه المزايا تعد الضريبة على الدخل من أهم الموارد الأساسية التي تغذي الخزينة العامة

الضريبة على رأس المال

تفرض سنوياً، فيكون أمام المكلف أن يحدد المادة التي تفرض عليها الضريبة . فإذا فرضت على المال المنتج للدخل فإنها تؤدي لهلاك رأس المال ذاته.

أنواع الضرائب على رأس المال :

1-الضرائب على زيادة القيمة —مالك العقار يستفيد من زيادة السكان وانتشار العمران دون جهد يبذله وبالتالي يقع على الدولة تقدير قيمة العقار من وقت لآخر .

2-الضريبة على الإثراء :

يقصد بها إضافة عناصر جديدة إلى ذمة المكلف — لا تفرض إلا استثناءً حتى لا يصرف المكلفين عن تكوين الثروات والإسراف والبذخ في لاستخدام ثرواتهم (ظروف الحرب .)

الضرائب على الإنفاق

تتميز الضرائب على الإنفاق بأن من يتحمل عبئها ليس هو الشخص الذي يقوم بدفعها، حيث أن فرض الضريبة هنا يتم بطريقة غير مباشرة ولكن يتم دفع الضريبة في مرحلة سابقة على الإنفاق. ويتحملها المستهلك نتيجة إضافتها على ثمن السلعة أو الخدمة التي يحصل عليها ولهذا فإنها تعد من الضرائب غير المباشرة — وتأخذ هذه الضريبة أحد الصور الثلاث التالية:

- 1- الضريبة الوحيدة على الإنتاج
- 2- الضريبة المتتالية على الإنتاج
- 3- الضريبة على القيمة المضافة

1-الضريبة الوحيدة على الإنتاج

قد تفرض الضريبة مرة واحدة وقت إنتاج السلعة، وهي ترمي إلى تكليف نفقات الأفراد على طريق تكليف مرحلة الإنتاج —فلا تفرض على المكلف في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك والتداول —بل تفرض على المنتج لدى أول خطوة تخطوها البضاعة بين مرحلتي الإنتاج والتداول، ولهذا يكون سعرها مرتفعاً .

2- الضرائب المتتالية على الإنتاج

وهي تفرض في كل مرحلة من مراحل الإنتاج على القيمة الكلية للسلعة ولهذا يكون سعرها منخفض، ولا تدفع المكلف للتهرب من الوفاء بها .

3- الضريبة العامة على الإنفاق (القيمة المضافة)

تتضمن مزايا الطريقتين السابقتين؛ فرض الضريبة على القيمة المضافة — أو أساس هذا النظام أن السلعة كلما انتقلت من منتج إلى منتج آخر فإن كل منتج يزيد من قيمتها و تدفع الضريبة على هذه الزيادة في القيمة فقط فتدفع الضريبة على ثمن بيع السلعة ولكن تخصم الضريبة على القيمة المضافة التي سبق دفعها على المواد الأولية التي استخدمت في إنتاج السلعة ، وعلاوة على هذه الخصومات المادية التي تخص المواد الأولية والخدمات التي أسهمت في إنتاج السلعة .

الضرائب على أنواع الإنفاق

تفرض هذه الضريبة على النفقة بحسب نوعها –أي الحاجة التي تتناولها وفق ما يلي :

- 1- الضريبة على الإنفاق الضروري (–على سلع مثل الخبز و السكر و الوقود ..إلخ)
- 2- الضريبة على الإنفاق الكمالي – وهذه السلع لا يستهلكها إلا أصحاب الدخل المرتفعة (مثل السيارات – المكيفات – أجهزة الحواسيب النقالة ... -إلخ)
- 3- الضريبة على الإنفاق الشائع –وهي التي لا تعتبر ضرورية كما أنها لا تعتبر كمالية بالنسبة للمستوى الحضاري لمجتمع معين مثل
(الشاي –القهوة –السجائر –الخمور ..إلخ)

النفقات العامة

النفقات العامة

تعريف النفقات العامة

أشكال النفقات العامة

التقسيمات الأساسية للنفقات العامة

حجم الإنفاق العام

حدود الإنفاق العام

مكونات الموازنة العامة

الجانب الثاني / النفقات العامة:

تنقسم النفقات العامة في العادة إلى :

(1) نفقات جارية :مثل الإنفاق اليومي على عمليات الدفاع والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بأنواعها .من الجدير بالذكر أن النفقات الجارية في الأردن، مثلاً، تستحوذ على ما يقرب من 85% من إجمالي الإنفاق العام.

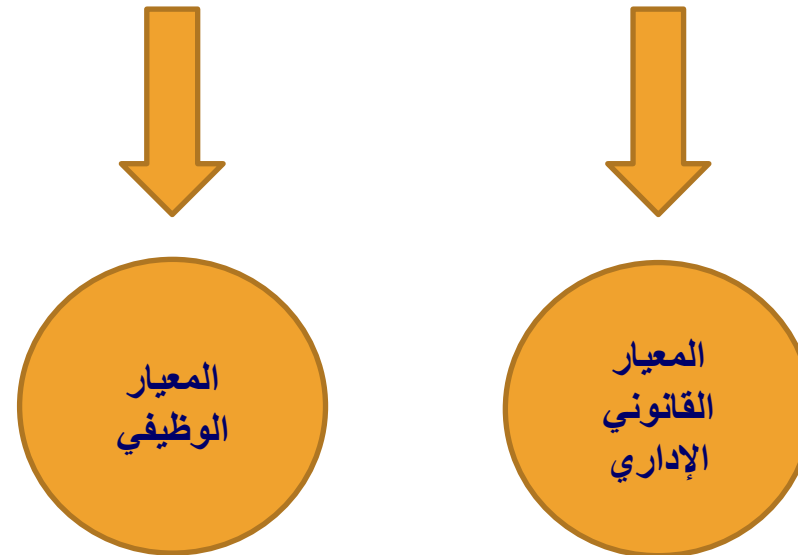
(2) نفقات رأسمالية :وهي الإنفاق على أوجه الاستثمار المختلفة.

النفقات العامة

مفهوم النفقات العامة

هي مبلغ نقدي تستخدمه الدولة أو أي شخص عام بهدف تحقيق النفع العام.

معايير تعريف النفقات العامة



يعتمد على طبيعة الوظيفة التي تصدر
النفقة عنها

يعتمد على أساس القائم بالإنفاق

النفقات العامة

أشكال النفقات العامة

- 1- الرواتب والأجور.
- 2- أثمان مشتريات الدولة.
- 3- الإعانات والمساعدات.
- 4- تسديد الدين العام وفوائده.

النفقات العامة

تقسيمات النفقات العامة

التقسيمات الوضعية

التقسيمات العلمية

1- تقسيم النفقات بحسب انتظامها ودوريتها.

2- تقسيم النفقات حسب أغراضها (التقسيم الوظيفي).

اقتصادية ، اجتماعية ، إدارية ، عسكرية ، مالية

3- تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها.

4- تقسيم النفقات تبعاً لآثارها على الاقتصاد القومي.

نفقات حقيقية ، تحويلية

معايير التفرقة : معيار المقابل المباشر ، الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي ، معيار القائم بالاستهلاك للموارد الاقتصادية وعوامل الإنتاج.

النفقات العامة

التقسيمات الوضعية للنفقات

يقوم على أساس الجهة الإدارية التي تقوم بالإنفاق ، فتوزع النفقات على عدة أبواب وفقاً للهيئات الإدارية.

بعض الدول تلحق التقسيم الوظيفي بالتقسيم الإداري، فتقوم بتقسيم النفقات على وظائف الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والتعليم والصحة والثقافة ..الخ.

التقسيم الإداري

تقسم النفقات إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية.

التقسيم الجاري

تقسم أوجه الإنفاق أفقياً لتوضيح إجمالي النفقات لوظائف الدولية ، وعمودياً لتوضيح الإنفاق الاقتصادي التي قامت به الدولة.

التقسيم الاقتصادي

النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية	تقسيم وظيفي /تقسيم اقتصادي
إجمالي رأس المال الثابت وتحويلات رأسمالية وقروض	نفقات لشراء البضائع والخدمات فوائد الدين العام والإعانات	1-خدمات أساسية 2-خدمات اجتماعية 3-خدمات اقتصادية

النفقات العامة

حجم النفقات العامة

العوامل التي تؤثر في حجم النفقات:

- 1- دور الدولة
- 2- العوامل الاقتصادية (الوضع والنشاط الاقتصادي)
- 3- حجم الإيرادات العامة

النفقات العامة

حدود النفقات العامة

أولاً: الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام

- 1- تدهور قيمة النقود (انخفاض العملة الوطنية).
- 2- تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير في وضع الميزانيات والحسابات).
- 3- ازدياد السكان واتساع مساحة الإقليم.

ثانياً: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام

- 1- الأسباب السياسية.
- 2- الأسباب الاقتصادية.
- 3- الأسباب الاجتماعية.
- 4- الأسباب الإدارية.
- 5- الأسباب المالية.
- 6- الأسباب العسكرية.

السياسة المالية والموازنة العامة

السياسة المالية

أبعاد السياسة المالية

- 1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية.
- 3- تحقيق بيئة ملائمة للازدهار والتنمية.
- 4- توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروات.
- 5- التأثير في الدورة الاقتصادية.

في الدول المتقدمة: رفع الإنفاق الكلي للدولة ليتساوى مع قيمة الإنتاج.
زيادة مشتريات الحكومة لمواجهة الكساد.

في الدول النامية: رفع معدل رأس المال اللازم للتنمية.
سياسة إنفاقية وضريبية للتغلب على الأزمات.

أدوات السياسة المالية

بشكل عام تتكون أدوات السياسة المالية من ثلاث أدوات رئيسية هي:

1. تغيير معدلات الضريبة.

2. زيادة أو تقليل الإنفاق الحكومي.

3. السياستان السابقتان معاً.

وإذا أردنا أن نفصل هذه الأدوات فيمكن أن نقسمها إلى قسمين:

القسم الأول: الأدوات التلقائية: وهي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية، وهذه الأدوات

تعمل دون الحاجة إلى تدخل مباشر وكبير من الحكومة.

وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

الأدوات التلقائية

1. نظام الضرائب التصاعدية - وهي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه، وبالتالي تزيد في حالات الرواج وتراجع في حالات الركود، مما يساعد علي ضبط مستوي الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الظروف التي تمر بها البلاد.
2. المدفوعات التحويلية - وهي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات، ويتم هنا مساعدة الفئات الأكثر احتياجاً مما يساعد علي إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
3. سياسات الدعم - وخاصة في مجال الزراعة، وهذه تشمل دعم قطاع المزارعين خاصة عند انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بالعوامل الخارجية سواء من ناحية الطقس أو انخفاض مستوي الاسعار العالمية أو غيرها.

الأدوات المقصودة

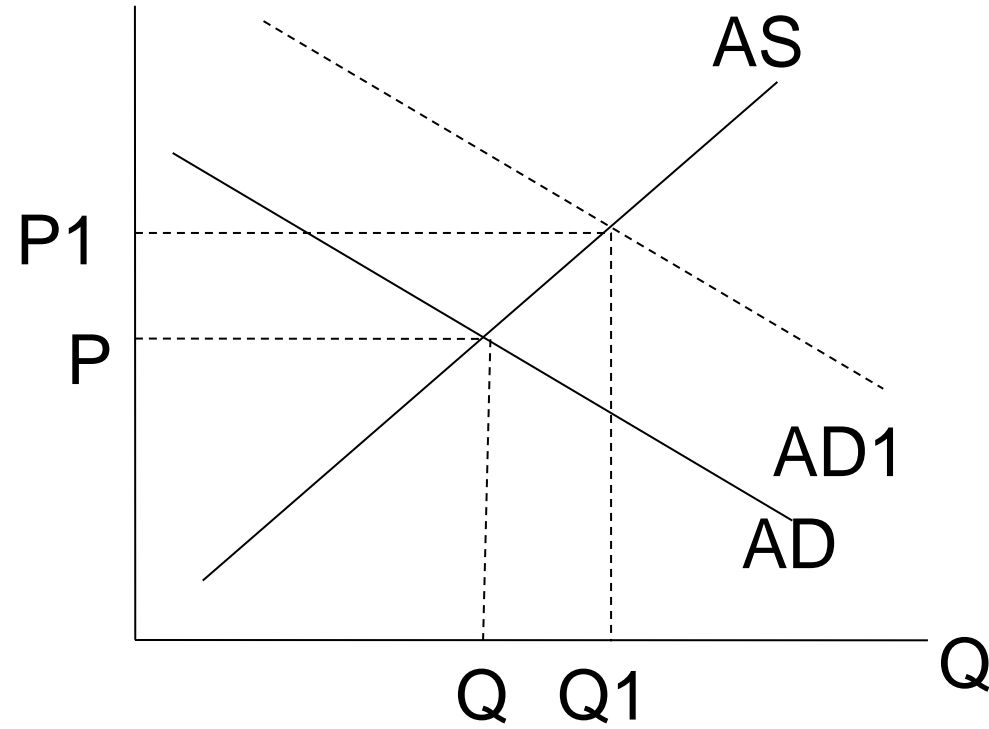
هذه الأدوات تتطلب دخول الحكومة في نشاطات معينة تهدف إلى الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية في مجالات التوظيف والنمو وغيرها.

وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

- 1- **برامج الأشغال العامة**:- ومنها تعميد الطرق وإنارتها، أو تنمية القرى أو مد خطوط المياه، وتحتاج هذه المشاريع إلى توظيف العمالة، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي مكافحة الركود الاقتصادي.
- 2- **مشروعات التوظيف العامة**:- وهي عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل.
- 3- **تغيير معدلات الضريبة**:- حيث يتم تخفيضها في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، ويعتقد البعض أن هذه الأداة من الوسائل الناجعة لإعادة الاستقرار بشكل سريع نسبياً، نظراً لإمكانية الاستجابة الفورية للأفراد مع تغير دخولهم، مما يساعد علي تشجيع الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد .

آلية عمل أدوات السياسة المالية :

في أوقات الكساد حيث ينخفض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات مما يعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها وفي هذه الحالة تتمثل أدوات السياسة المالية بـ:

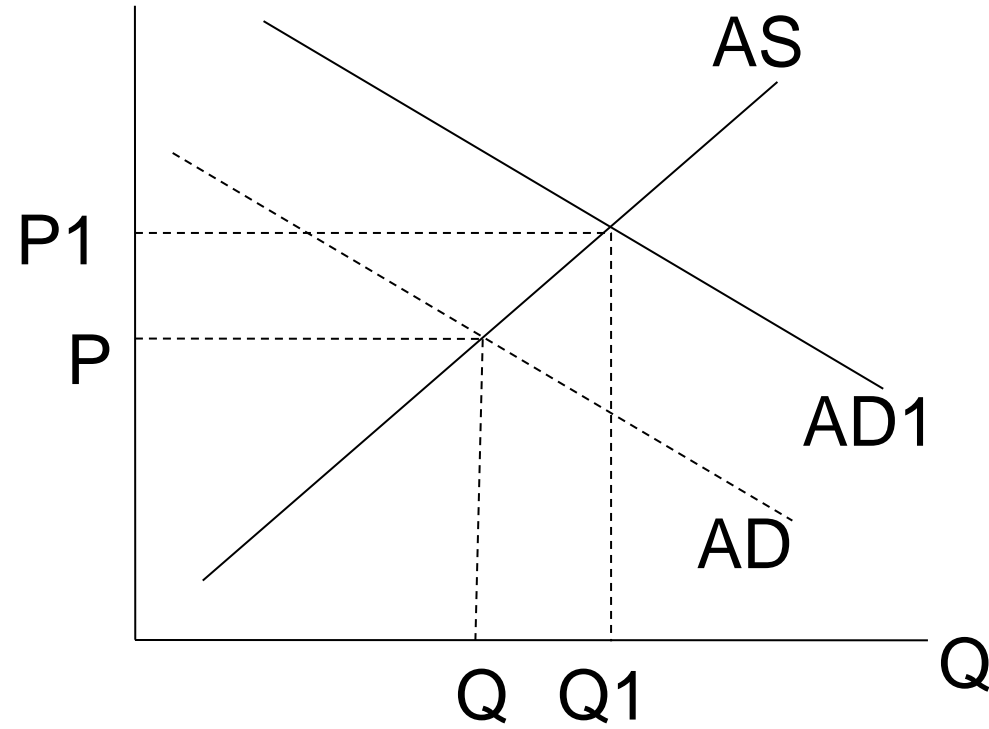


شكل بياني رقم (1)

أ) (زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، حيث أن زيادة الإنفاق تسبب زيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

ب) (تخفيض المعدلات الضريبية وهذا يسبب زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي.

ج) (استخدام السياستين معاً) زيادة الإنفاق وتخفيض الضريبة. وتسمى السياسة المستخدمة لعلاج الكساد بالسياسة المالية التوسعية كما يوضح الشكل البياني المقابل رقم (1) حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و انتقال المنحني لليمين من AD إلى AD1



شكل بياني رقم (10-2)

في أوقات التضخم: عند ارتفاع الأسعار يأتي دور السياسة المالية لتقليل الطلب وخفض القوة الشرائية في المجتمع عن طريق اتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية كما يتضح من الرسم البياني المقابل رقم (2) وتتلخص هذه السياسة في :

- أ) (تقليل الإنفاق الحكومي
- ب) (رفع معدل الضريبة
- ج) (السياسة معاً). خفض الإنفاق وزيادة الضرائب . (حيث تؤدي هذه السياسة إلى تقليل الطلب الكلي و انتقال المنحني لليسار من AD إلى AD1

الموازنة العامة للدولة

(هي بيان تقديري تفصيلي قانوني، يحتوي على النفقات العامة) (الأجور، شراء السلع والخدمات، الفوائد، سداد القروض، الدعم والمنح، إلخ... (التي يتوقع إنفاقها من قبل الدولة خلال سنة مقبلة، والإيرادات العامة) (الضرائب، المنح، متحصلات الاقتراض، متحصلات بيع الأصول، متحصلات أذونات الخزنة، إلخ... (التي يتوقع أن تحصل عليها الدولة خلال سنة مقبلة، لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وبناءً على ذلك فإن الموازنة العامة للدولة:

- عمل تقوم به وزارة المالية، ويحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة.
- ليست أرقاماً حسابية ولكنها ذات علاقة وثيقة برفاهية الفرد والمجتمع، وعلاقات الطبقات ببعضها البعض.
- هي عمل سياسي رئيسي يعبر عن نشاط الدولة وتوجهاتها في كافة المجالات.
- تعتمد من قبل السلطة التشريعية وبذلك تصبح قانون يسمى قانون الموازنة العامة .
- يعتبر اعتماد الموازنة العامة من أقوى حقوق السلطة التشريعية (البرلمان)، فمن خلاله تراقب أعمال السلطة التنفيذية في جميع الأنشطة. وتستخدمها كوسيلة ضغط لحمل الحكومة على اتباع برنامج سياسي ومالي معين لتحقيق بعض الأهداف.

عجز الموازنة العامة للدولة

يقصد بعجز الموازن العامة للدولة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة . ويتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة كالتالي:

• الإصدار النقدي

(تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي لتمويل نفقاتها، والذي يتمثل في خلق كمية إضافية من النقد الورقي) التمويل بالتضخم)، أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي، وتستند الدولة في ذلك على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي.

• الدين العام

(هو قيام الدولة بالاقتراض الداخلي والخارجي، وإذا توسعت الحكومة في الاقتراض الداخلي ترتب على ذلك إزاحة القطاع الخاص منافسته في الأموال المتاحة للاقتراض).

مبادئ الموازنة العامة للدولة

لكي تحقق الموازنة العامة للدولة أهدافها يجب ان تتمسك بمبادئ ومنها :

أ-وحدة الموازنة

يعني أن ترد النفقات والإيرادات العامة للدولة ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية (البرلمان) لإقرارها، مهما اختلفت مصادرها ومهما تعددت المؤسسات والهيئات العامة .
وهذا المبدأ يساعد على الوقوف على المركز المالي للدولة، وتسهيل عملية الرقابة، ويمنع تلاعب الجهاز الحكومي في ماهية الإنفاق والاعتماد .ويستثنى من هذا المبدأ الموازنات الملحقه لبعض الهيئات المستقلة، وتسمى الموازنات الاستثنائية.

ب-شمول الموازنة

أن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع نفقاتها وجميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو، ودون إجراء أي خصم مقاصة بين إيراد من إيرادات الدولة وأية نفقة من نفقاتها .ويعني ذلك عدم تخصيص إيراد معين من إيرادات الدولة لتغطية نفقة معينة أو هيئة معينة، ويعني أيضاً عدم خصم نفقات هيئة أو مؤسسة من إيراداتها

دورة إعداد الموازنة العامة للدولة

عملية إعداد الموازنة العامة للدولة تتضمن مراحل يتداخل فيها الماضي والحاضر والمستقبل، ولكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها ومشاكلها ومتطلباتها، وهي:

- مرحلة الإعداد والتحضير من قبل السلطة التنفيذية.
- مرحلة الاعتماد من السلطة التشريعية (البرلمان).
- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة للدولة من قبل السلطة التنفيذية.
- مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة التي تقوم بها أجهزة متعددة للتأكد من تحقيق الموازنة العامة للدولة لأهداف الخطة الاقتصادية.

فعالية السياسة المالية في الدول النامية

تعد السياسة المالية في الاقتصادات النامية الأكثر فعالية في مجال تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، والمعروف أن السياسة النقدية في الدول النامية غير قادرة علي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بسبب غياب سوق رأس مال حقيقي في هذه الدول.

في حين أن اتصال أدوات السياسة المالية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل من أدواتها أكثر تحريكاً وتأثيراً في مستوى الإنفاق العام والخاص وكذلك الاستثمار، فزيادة أو فرض ضرائب جديدة ستؤثر في المجتمع ككل وفي ميوله الإنفاقية، في حين أن تغيير سعر الفائدة أو الاحتياطات لن يكون له ذلك الأثر.

عموماً:

أدوات السياسة المالية أكثر فعالية في الدول النامية من أدوات السياسة النقدية بسبب:
(1) أدوات السياسة المالية أكثر اقتراباً من غالبية أفراد المجتمع من أدوات السياسة النقدية.

(2) عدم وجود سوق مالي متطور في الدول النامية يضمن تطبيق أدوات السياسة النقدية.

ABOUT AL SHARQ ACADEMIA

Al Sharq Academia is an online platform offering an eclectic range of academic courses that aim at disseminating knowledge from the social sciences and humanities, and is targeted at civil and political activists with a view to enhance informed action. The Academia is part of Al Sharq Forum, an independent international non-profit organization that aims at consolidating the values of pluralism and justice.

Alsharq Forum-
London Hub:

Boundary

Row 2-6

Road SE1

academia.sharqforum.org

London, UK



/SharqAcademia

الشرق
أكاديمية

AL SHARQ
Academia